الخرشي جعل قوله بلا طول في خصوص حق السابق واما
المسافر فتقدم بحيثيته مطلقا ولو حصل طول ونحوه لسك واما
ارباب الصنايع والمتقاعدون فيقدمون الاهم وفي الموافق لا تقدم
صاحب الرحبة احدا على غيره اذا كانت بمنزلة البلد الجرزي
وعلى هذا يأتي التقديم في طبخ الحنطة والقراءة وسائر الصنايع
ان كان عرف تقدم به والاقدم الاكد فالاكد ويقدم في القراءة
من فيه اهلية على غيره لتحصيل كثرة المنافع على قلتها وكان
بعض الشيوخ يقول الطالب الذي لا قابلية له ينبغي ان
يقدم عليه غيره اه وفي الحطاب عن ابن رشد ان الاحداث اذا لم يكن
شرط ولا عرف تقدم الاول وينبغي ان يقيد
في المجلس الحضار افرع القاضي بينهم فمن خرجت قرعته
تقدم به وقتا يوما او غيره لحكم في قضايا النساء كانت
الخصومة بينهن خاصة او بينهن وبين الرجال لانه استر
لهن وابعد عن اختلاطهن بالرجال ومراده النساء اللاتي
يخرجن ولا يخشى من سماع اصواتهن الفتنة بهن واما
المتجالات واللاتي يخشى منهن الفتنة فيركن او يبعثن لهن
في منازلهن وقد وقع للنبي صلى الله عليه وسلم هذا وهذا
وشبه بالقاضي في تقديم المسافر وما يخشى فواته بجامع
السابق ثم القرعة وطلب النساء بوقت فقال ك الشخص
المفتي والشخص المدرس للعلم الشرعي والشخص المدعى
عليه من ترجح كلامه بموافقته للامر المعهود قال
ابن فرحون المعهود المعروف الجاري بين الناس كقول
مالك ان الابة سابقها او قايدها كالدواب المعدة للكراء بمصر
فاذا تنازع في ملكها بالكها وسابقها او قايدها فالقايد او
السابق مدعى عليه لترجح كلامه بموافقة المعهود بين الناس

وكدفع

وكدفع ثمن اللحم والبقل قبل البيونة ما اعتاده الناس وكون
ما بيد الصانع مما تتعلق به صفقته مستصفعا فاذا تنازع مع
مالكه في استصناعه وادعاه الصانع هو المدعى عليه لذلك او
بموافقة اصل قال ابن فرحون الاصل الحال المستصحب كالبراءة
في الانسان وبقاء الوديعة تحت يد المودع بالفتح بينة
توثق فاذا تنازعا فيه فربها هو المدعى عليه لترجح كلامه
بموافقته الاصل وكاستمرار الرق او النكاح ممن تعلق به قال
في حق شخص مشهور بالحرية هو عبدي مدع والمقول
في شأنه ذلك مدعى عليه لموافقة كلامه الاصل في الناس
وهي الحرية وكذا من قال رددت الوديعة التي قبضتها ببينة
توثق مدع وربها مدعى عليه لموافقة كلامه الاصل وهو
بقاء الوديعة ببينة توثق عند المودع بالفتح وكذا من قال
طلقت او اعتقت مدع والزوج او السيد مدعى عليه لان الاصل
استمرار العصمة والملك اما الوديعة بلا بينة توثق فالمخبر
ببقائها عند الامين مدع والامين المخبر برد ها لربها مدعى عليه
لموافقة خبره الاصل والمعهود شرعا وهو تصديق الامين
ومن قال هو عبدي مدع في كل حال الا ان يشاهد بضم
المثناة تحت وفتح الهاء لابيه كالعبد الذي المقول في شأنه
هو عبدي حال كونه معه اي مصاحبا ومحوز القابل هو عبدي
كالعبد الذي يخبر بحرية نفسه فيصير مدعيا والسيد مدعى
عليه وادخلت الكاف الزوجة التي شوهدت حيازة
الزوج لها ثم اخبرت بأنها امة فهي مدعية والزوج مدعى عليه
قاله الخرشي وكذلك من ادعى الحرية المقول قوله اذ الاصل
في الناس الحرية وانما طرى لهم الرق من جهة السبي شرط
الكفر والاصل عدم السبي الى ان يثبت عليه المحوز